مفاوضات التجارة العالمية بشأن الزراعة وانعكاساتها على نفاذ الصادرات الزراعية العربية

د . غالم عبد الله [1] ******
ا . مكيو ياسين

الملخص:

تتناول هذه الدارسة موضوعا في غاية الأهمية للدول العربية وهو مفاوضات التجارة العالمية الخاصة بالزراعة وانعكاساتها على نفاذ الصادرات الزراعية العربية فتلقي الضوء على السمات العامة للآلية المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة ، وعلى وجهات النظر من البلدان المتقدمة والبلدان النامية ومن بينها العربية حول موضوع الزراعة منذ جولة الدوحة ، فالبلدان المتقدمة مازلت متمسكة بموقفها الرامي إلى الإبقاء على إجراءات في مجال الدعم الزراعي والتعريفة الجمركية التي تحول دون نفاذ المنتجات الزراعية من البلدان النامية ومن بينها العربية التي تملك فيها ميزة تنافسية إلى أسواق الدول المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: المفاوضات التجارية ، الدعم الزراعي ، مفاوضات الزراعة ، المواقف التفاوضية.

Abstract:

This study deals with a very important issue for Arab countries which is the agricultural world trade negotiation and their impact on the access of Arab agricultural exports. It sheds light on the general features of the mechanism of negotiations in WTO on one hand, and the negotiating positions of developed and developing countries including the Arab ones on the subject of agriculture since the Doha round the other hand.

Indeed, developed countries still opt for their position aiming to maintain certain procedures in the field of agricultural subsidy, and high customs duties which tend not to give access to agricultural products of developing countries including Arab that have a competitive advantage to the markets of developed countries.

(1) كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ .
** كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ .

Key words: trade negotiations, agricultural subsidy, agricultural negotiations, negotiating Positions.

مقدمة:

بدأت مفاوضات جديدة بشأن قضايا الزراعة في بداية عام 2000 لاستكمال مسيرة إصلاح الزراعة التي بدأت في جولة الاوروغواي ، ولكن المفاوضات لم تخرج بنتائج ملموسة فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية المتمثلة في الدعم المحلي للمنتجين الزراعيين ، ودعم الصادرات الزراعية والنفاذ إلى الأسواق. وتم وضعها على رأس جدول أعمال مفاوضات مؤتمر الدوحة الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة ، الذي أحيى الأمل باستمرار المفاوضات ونجاحها ، غير انه بالرغم من تأكيد مختلف الوفود المشاركة في المفاوضات التجارية على أهمية النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف وعلى ضرورة اتخاذ ما يلزم من تدابير لتعزيزه ، وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل قيادة المنظمة ، وبعد مضي إحدى عشرة سنة على برنامج عمل الدوحة للتنمية ، فإن المسألة الزراعية كما أصبح يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية الراهنة ، لا تزال محل خلاف كبير بين الاتحاد الأوربي من جانب والولايات المتحدة الأمريكية وغالبية أعضاء منظمة التجارة العالمية من جانب أخر. وفي ظل هذه المتغيرات التجارية الدولية تفرض واقعا جديدا للدول العربية يشكل في مجمله تحديا للصادرات الزراعية التي تكتسب فيها ميزة تنافسية.

تتمحور إشكالية هذا المقال في السؤال التالي: **ما هي انعكاسات مفاوضات التجارة العالمية الخاصة بالزراعة على نفاذ الصادرات الزراعية العربية للأسواق العالمية؟**

إن الإجابة عن هذه الإشكالية وانطلاقا من أن الزراعة من أكثر القطاعات التي أثيرت حولها المشاكل وتعددت الآراء بين أعضاء منظمة التجارة العالمية حولها يتطلب الموقف طرح الفرضيات التالية:

1ـ تمسك الأطراف الفعالة في المنظمة بمواقفها اثر على سير عملية المفاوضات الزراعية؛

2ـ ضعف الموقف التفاوضي للدول العربية راجع لعدم التنسيق فيما بينها؛

3ـ استمرار الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة قلل من فرص نفاذ الصادرات الزراعية التي تملك فيها ميزة تنافسية .

وكي نختبر هذه الفرضيات نرى من المفيد الاستفادة من المنهج الوصفي التحليلي و لتناول الفرضيات السابقة الذكر سنركز على أربعة محاور أساسية هي:

ـ السمات العامة للآلية المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة؛

ـ المواقف التفاوضية لكبار اللاعبين في منظمة التجارة العالمية حول الملف الزراعي منذ الدوحة؛

ـ المواقف العربية بخصوص الملف الزراعي منذ جولة الدوحة؛

ـ انعكاسات مفاوضات التجارة العالمية على نفاذ الصادرات الزراعية العربية.

أولا ـ السمات العامة للآلية المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة:

وقبل الحديث عن المواقف التفاوضية لكبار اللاعبين حول الملف الزراعي قد يكون من المناسب الإشارة إلى السمات العامة لآلية المفاوضات في منظمة التجارة العالمية ، حتى يتسنى لنا معرفة الفروق الموجودة بين المفاوضات التجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة فكما هو معلوم فإن تنظيم المفاوضات يعد احد الوظائف الأساسية للمنظمة التي نصت عليها المادة3 في الفقرة الثانية من اتفاقية إنشائها ، حيث تنص على أن « توفر المنظمة محفلا للتفاوض بين أعضائها بشان علاقاتهم التجارية... ».

1. مفهوم المفاوضات التجارية: لقد تعددت التعريفات التي ذكرت حول مفهوم المفاوضات نتعرض فيما يلي لأهمها(1):

تعريف ليدفيس هوفر1982حيث عرفها بأنها« عملية المباحثات التي تتم بين طرفين أو أكثر ينظر كل منهما للأخر على انه متحكم بمصادر اشباعات الأخر ، ويهدفان من هذه المباحثات إلى بلوغ حد الاتفاق على تغيير هذه الأوضاع »

أما التعريف الذي قدمه كل من بارلو وايزو1983 اللذان عرفا فيه المفاوضات على أنها« أسلوب الاتصال العقلي بين طرفين يستخدمان ما لديهما من مهارات الاتصال اللفظي لتبادل الحوار الاقناعي ليبلغا حد الاتفاق على تحقيق مكاسب مشتركة »(2).

ويعرفها كيندي بون سون1987 بانها « عملية ديناميكية بالغة الدقة والحساسية تتم بين طرفين يتعاونان على أيجاد حلول مرضية لما بينهما من مشكلات خلافية أو صراع أو تناقض من اجل تحقيق الاحتياجات والاهتمامات أو المصالح المشتركة ».

بمعنى ذلك أن المفاوضات هي الصورة المعبرة عن مسار الأمور مابين طرفين على الأقل لهم قيم ومعتقدات وحاجات ووجهات نظر مختلفة.إلا أنهم يسعون جاهدين للوصول إلى اتفاق حول مواضيع وأمور ذات مصالح واهتمامات

(1) المعهد العربي للتخطيط بالكويت،أساليب التفاوض التجاري الدولي،العدد53 ماي2006،ص2

(2) حمد فهمي جلال،مهارات التفاوض،مركز الدراسات العليا والبحوث في علوم الهندسة،القاهرة2008،ص3

مشتركة.إذا المفاوضات هي وسيلة تستعمل لغرض الوصول إلى اتفاق.وان الاتفاق قد يرضي الطرفين ، رغم كون أن احدهم يكون رابح وبطبيعة الحال يكون الثاني خاسر أو أن تكون التكلفة متعادلة.

2. منهج التفاوض: المنهج الشائع للتفاوض negotiation approche هو المعروف بالمنهج L. I.M أي منهج التحرك الحذر على متصل التفاوض من الوضع (M) إلى الوضع المأمول (L) لبلوغ وضع القبول (I) ومن ذلك نجد انه في التفاوض يستحيل دائما على أي طرف أن يحقق الوضع المثالي (الوضع المأمول) ومارد ذلك إلا لتحكم كل طرف في مصادر إشباع الطرف الأخر ، وإذا تحقق الوضع المثالي ، فإن ذلك يكون على حساب الطرف الثاني للتفاوض ، وذلك لا يكون إلا في حالة إملاء طرف شروطه على الطرف الأخر ، ومن هنا يتعين دوما على الطرفين أن يبلغا الاتفاق على وضع يرضيهما معا.(1)

3 . أنواع المفاوضات التجارية: وفق معايير طبيعة العلاقة التي تحكم أو تربط الأطراف المتفاوضة وكيفية اصطفاف مصالح هذه الأطراف وسياق المفاوضات وأهدافها يمكن أن نميز نوعين من المفاوضات:(2)

ـ المفاوضات التوزيعية: المقصود هنا بالتوزيع هو توزيع المصالح ، حيث نلاحظ في مثل هذه المفاوضات أن مصالح الأطراف المتفاوضة متضاربة وكل طرف يرغب في الحصول أو كسب مصالحه على حساب الطرف الثاني ، لذلك تسمى هذه المفاوضات أيضا بمفاوضات الصراع .وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه المفاوضات تفترض وجود سباق أو رهان مابين الأطراف المتفاوضة ، وأنهم يشعرون بأنهم يسعون لتحقيق أهداف متعاكسة.

ـ مفاوضات التعاون أو المفاوضات التكاملية: في هذا النوع من المفاوضات الأطراف المتفاوضة لها أهداف ومصالح واحدة. فهم يعملون سوية لتحقيق الأهداف المشتركة التي تم تسطيرها مسبقا ، وان عملية تسهيل وتنفيذ وإزالة المعوقات تقع على عاتق كافة الأطراف المتفاوضة ، وان أي تأخر أو أي تباطىء في التنفيذ يؤثر على مصالحهم ويضرهم على حد سواء.

4 .أطراف المفاوضات في منظمة التجارة العالمية: يحدث أحيانا خلط بين المفاوضات في منظمة التجارة العالمية ، ولابد التفرقة هنا بين نوعين من

(1) نفس الرجع،ص6

(2) خالص، الإعلام التجاري والمفاوضات التجارية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001،ص ص(133ـ 135).

المفاوضات:[1]

الحالة الأولى هي حالة التفاوض بشأن الانضمام إلى عضوية المنظمة في هذه الحالة أطراف التفاوض هي الكيانات الراغبة في الانضمام من ناحية ، و المنظمة من ناحية أخرى وهذه الحالة تحكمها قواعد وإجراءات الانضمام.

الحالة الثانية هي حالة التفاوض بين أعضاء المنظمة وهنا تختلف عن مفاوضات الانضمام ، حيث الدولة عضوا في منظمة التجارة العلمية ، فأطراف التفاوض في هذه الحالة هم الدول الأعضاء في المنظمة وحدهم دون غيرهم. فالمفاوضات بين أعضاء المنظمة يكون بهدف تعديل اتفاق تجاري متعدد الأطراف واستكمال أحكامه أو الوصول إلى اتفاق تجاري جديد ، أي بصورة عامة التفاوض بشأن العلاقات التجارية متعددة الإطراف للدول الأعضاء.

5. خصائص المفاوضات في منظمة التجارة العالمية: من ابرز خصائص المفاوضات في المنظمة العالمية للتجارة نذكر ما يلي:[2]

ـ إدارة المفاوضات ليس لها آلية محددة أو أحكام خاصة بها باستثناء بعض النصوص المتفرقة هنا وهناك من ذلك المادة 2/3 من اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والمادة 20 من اتفاق الزراعة والتي تقضي بإعادة التفاوض حول قضايا الزراعة قبل نهاية فترة التنفيذ أي عام 1999. بمعنى أن المفاوضات ليس لها اتفاق يحمل اسمها أو تنظيم أحكامها على غرار مثلا وظيفة تسوية المنازعات التي ينظم أحكامها الملحق (2) « تفاهم تسوية المنازعات« وظيفة مراقبة السياسات التجارية التي ينظم أحكامها الملحق (3) « آلية مراقبة السياسات التجارية « ؛

ـ شمول عملية المفاوضات واتساع نطاقها ، فاحتمال فتح جميع المواضيع التي تم الاتفاق عليها في جولة الاروغواي والتفاوض بشأنها من جديد أمر وارد إضافة إلى امتداد عملية التفاوض ليشمل مواضيع جديدة لم يتم الاتفاق بشأنها خلال جولة الاروغواي؛

ـ عملية التفاوض تتم في إطار منظمة التجارة العالمية وتحت إشراف أجهزتها وتنظيم كبير من جانبها ، حتى وان كانت بعض المفاوضات وخاصة الثنائية منها تتم خارج نطاق أجهزة المنظمة ، غير أن الأطراف المتفاوضة تقوم بإخطار الأجهزة المعنية في المنظمة بأي تقدم في عملية التفاوض كما أن المفاوضات الثنائية لابد أن تنتقل إلى إطار متعدد الأطراف من أجل أخذ موافقة

(1) عبد المالك عبد الرحمن مطهر، اتفاقيات الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار الكتب القانونية، مصر،2009،ص 550

(2) عبد المالك عبد الرحمن مطهر، مرجع سابق ص (520 ـ 522).

بقية الأعضاء في المنظمة وهذا كله يتم في إطار أجهزة منظمة التجارة العالمية؛

ـ تعدد درجات التفاوض بمعنى يبدأ فتح المفاوضات حول موضوع جديد بقرار من المؤتمر الوزاري أو المجلس العام ، ويتم مناقشته والتفاوض حوله من قبل الأجهزة الفرعية المشرفة على الاتفاق أو اللجان التي أنشأت لهذا الغرض تحت إشراف لجنة المفاوضات ، بهدف التمهيد لمفاوضات المجلس العام الذي يكمل المفاوضات الصعبة ثم يتم إعداد مشروع البيان الوزاري للمؤتمر الوزاري الذي قد يظهر الفشل أو النجاح؛

ـ تكرار المواضيع التي يتم التفاوض حولها في جدول أعمال كل مؤتمر وزاري تقريبا. وهذا يدل على صعوبة التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن المواضيع المطروحة مما يعني استمرار المفاوضات حولها؛

ـ عملية المفاوضات تحدد وفق فترة زمنية محددة بداية وانتهاء ، مع ذلك فهناك تجاوز في المواعيد التي يتم تحديدها.

ثانيا ـ المواقف التفاوضية لكبار اللاعبين في منظمة التجارة العالمية حول الملف الزراعي منذ الدوحة :

عانت المفاوضات الزراعية من صعوبات بالغة ، وذلك بسبب تباين وجهات النظر وتضارب المصالح بين الدول المتقدمة والتي مازالت تدعم الزراعة بشكل كبير ، و الدول النامية التي تلعب الزراعة دورا أساسيا في اقتصادياتها ، وتتلخص المواقف التفاوضية في الأتي:

1.مواقف الأطراف المختلفة داخل مفاوضات الزراعة في مؤتمر كانكون2003 :

لقد شارك في هذا المؤتمر146دولة عضو و30 دولة بصفة مراقب و88 منظمة دولية و إقليمية لمراجعة ما توصلت إليه المفاوضات حول أجندة الدوحة ، وفيما يلي المواقف التفاوضية للاعبين الكبار في المنظمة حول مسألتي دعم الصادرات والدعم المحلي في الزراعة:

ـ موقف مجموعة الكرينز●: فيما يتعلق النفاذ إلى الأسواق طالبت مجموعة الكرينز بتخفيض التعريفات الجمركية فعلى سبيل المثال اقترحت الأرجنتين تخفيضات مبدئية تصل إلى 50% بالنسبة للدول النامية و70% بالنسبة للدول المتقدمة بتطبيق الصيغة السويسرية ، وإلغاء الحماية الخاصة التي تطبقها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية في حين السماح للبلدان الأقل نموا بالحماية

● مجموعة الكرينز: هو اتحاد يضم19 بلدا مصدرا زراعيا وهي استراليا، إفريقيا الجنوبية، الأرجنتين، البرازيل،كولومبيا ، كوستاريكا، بوليفيا،كندا، شيلي، اندونيسيا، ماليزيا ،غواتمالا، نيوزيلندا، باكستان، باراغواي، بيرو،الفيليبين، تيلندا،الاروغواي

الخاصة للمنتجات التي تعتبر مهمة لأمنها الغذائي [1].أما فيما يتعلق بدعم الصادرات فقد طالبت مجموعة الكرينز بتخفيظ50% من الدعم فور تنفيذ الاتفاق الجديد ، وإلغاء بقية الدعم بالنسبة للدول المتقدمة خلال فترة ثلاث سنوات و الدول النامية خلال فترة ستة سنوات وبأقساط متساوية ، والاستمرار في تطبيق المادة9 ـ 4من اتفاق الزراعة حتى إلغاء الدعم ، أما فيما يخص المعونات الغذائية فطالبت بعدم استخدام المعونات للتخلص من الفائض والتحايل على الالتزامات الخاصة بتنافسية التصدير ، إضافة إلى تعهد الدول المتلقية للمعونات بعدم تصديرها وتقديم إخطارات سنوية للجنة الزراعة بالبرامج والسياسات الخاصة بالمعونات الغذائية[2]. وعن قضية الدعم المحلي فقد طالبت المجموعة بتخفيض الدعم الداخلي مع التأكيد على صحة ووضوح المعايير الخاصة بالصندوق الأخضر وإلغاء الصندوق البرتقالي على أن يتم ذلك على مدى 5سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و9سنوات للدول النامية ، وتخفيض الدعم في إطار الصندوق الأزرق بالنسبة للدول النامية ثم إلغائه نهائيا[3] ، وفيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية والخاصة فقد رأت مجموعة الكرينز أن تستمر الدول النامية بالاستفادة من الترتيبات الحالية الخاصة بالدعم ، و تحتفظ بالاستثناءات المضمنة في المادة6 ـ 2 من اتفاق الزراعة.

ـ موقف دول العشرين G20●:وهذه المجموعة تضم دولا نامية تشكل الزراعة أهمية في اقتصادياتها وتقودها الهند والبرازيل وتشارك فيها باكستان ومصر وحددت المجموعة موقفها كما يلي[4]:

بشأن دعم الصادرات طالبت المجموعة إلغاء دعم الصادرات خلال فترة محددة خاصة المقدم منه للمنتجات ذات الأهمية النسبية للدول النامية ، أما فيما يتعلق باءتمانات التصدير فالمجموعة طالبت بمنع التحايل على التزامات التصدير وإزالة الدعم من برامج ائتمانات التصدير ، وأما فيما يخص الدعم المحلي فتأكد

(1)Bénédicte Hermelin, Karine Tavernier, LES NEGOCIATIONS AGRICOLES A L'OMC Document réalisé pour le Séminaire de haut niveau sur les enjeux de la conférence ministérielle de Cancun pour les pays francophone.،2003P16 .

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة قومية حول سياسة الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، الخرطوم 2010 ،ص19.

(3) Bénédicte Hermelin, Karine Tavernier, opcite ,P16 .

●مجموعة العشرين:تضم كل من الارجنتين،بوليفيا،البرازيل،شيلي،الصين،كولومبيا،كوستاريكا ،كوبا،مصر إكوادور، غواتيمالا، الهند، اندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، باكستان، باراغواي بيرو،الفيليبين، جنوب إفريقيا، تايلنديا

(4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية،مرجع سابق،ص 18.

مجموعة العشرين على تخفيض إجراءات الدعم المشوه للتجارة على أساس منتج بمنتج إلغاء الصندوق الأزرق ، و وضع حد أقصى التزامات يتم الاتفاق عليها وتفصيلها فيما بعد بشأن المدفوعات المباشرة في إطار الصندوق الأخضر ، وفيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية فتأكد المجموعة على توسيع نطاق المادة6 ـ 2 من اتفاق الزراعة ليشمل برامج محددة ومستهدفة ، والإبقاء على دعم الحد الأدنى كما هو عليه بالنسبة للدول النامية.

ـ **موقف الاتحاد الأوروبي:**لقد قدم الاتحاد الأوروبي في مؤتمر كانكون رؤيته لإصلاح السياسة الأوروبية المشتركة اتجاه تحرير التجارةالزراعية ، وهي رؤية لا تتخلى عن دعم دول الاتحاد للزراعة على صعيد دعم الصادرات الدعم المحلي ، حيث بلغ إجمالي الدعم الزراعي عام 2000 في دول الاتحاد نحو5ترليون112مليار دولار[1] ، ويتضمن موقف الاتحاد ما يلي:

ـ خفض جوهري في الدعم السعري والمدفوعات المرتبطة بالإنتاج وتحويل الفائض إلى دعم المنتج الملتزم بتشريعات البيئة ، وسلامة الغذاء ، وصحة النبات والحيوان ، ويشمل ذلك:الحبوب ، المحاصيل البروتينية ، المنتجات المولدة للطاقة ، القمح القاسي ونشا البطاطا ، العلف المجفف ، الأرز والمكسرات ، منتجات الألبان والشيح؛

ـ الاستعداد لتقديم تنازلات في الدعم المحلي المشوه للتجارة شريطة السماح باستمرار الدعم المقدم في الصندوقين الأخضر والأزرق ، معتمدا في ذلك على دراسات تشير إلى أن دعم الصندوق الأزرق اقل تشوها للتجارة من الدعم السعري والدعم المرتبط بالإنتاج.

ـ **موقف اليابان وكوريا الجنوبية :** جاء موقفهما مؤيد لموقف الاتحاد الأوروبي في عدم الاستعداد لتخفيض دعم الصادرات والدعم المحلي ، كما أكد اليابان على ضرورة حماية التنوع الزراعي للتوفير الأمن الغذائي[2].

ـ **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:** بلغ إجمالي الدعم الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام2002 نحو 90مليار دولار[3] ، وقد جاء موقفها بأن تقديمها لتنازلات في مجال الزراعة مرهون بما يقدمه الاتحاد الأوروبي بهذا الصدد. فبالنسبة إلى النفاذ إلى الأسواق فقد اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض التعريفات الجمركية وفق الصيغة السويسرية بنسبة 25 % ، كما طالبت

(1) محمد صفوة قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، 2009،ص 176

(2) Bénédicte Hermelin, Karine Tavernier,opcite ,P18.

(3) محمد صفوة قابل ، مرجع سابق،ص 176

بإلغاء دعم الصادرات كليا خلال مدة 5 سنوات ، وطالبت كذلك بمنع الاحتكار الذي تقوم به شركات التصدير الحكومية في دول مجموعة كرينز [1].

2. مواقف الأطراف المختلفة مابين كانكون والمؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ:

لقد مضت المفاوضات ما بين كانكون والمؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ في خلاف بين الدول النامية والدول المتقدمة حول إصلاح تحرير التجارة الزراعية ، ومن ضمنه الدعم الزراعي ، واستغرق الخلاف جل الوقت في اجتماعات لجنة الزراعة في جنيف أو في المؤتمرات الوزارية للمنظمة ، فكانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تتهرب من أي التزام لتخفيض الدعم الزراعي بشقيه(دعم الصادرات والدعم المحلي) أو الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات ، وتطالب الدول النامية بتنفيذ التزاماتها في تحرير التجارة الزراعية ، أما الدول النامية فاستمرت بالمقابل منفردة من خلال مجموعة العشرين بالتأكيد على مطالبها والتي تضمنت:[2]

ـ تخفيف اثأر الأضرار التي خلفتها عليها جولة الاروغواي وتقديم معاملات تفضيلية لها من الدول المتقدمة؛

ـ خفض كبير وسريع في الدعم الزراعي في الدول الغنية خاصة دعم الصادرات حتى تكون هناك منافسة عادلة مع صادرات الدول النامية مع منتجاتها المحلية ، والحيلولة دون ربط تحرير التجارة بمعيار العمل والبيئة الذي يرفع من تكلفة منتجات الدول النامية.

أما مواقف مجموعة الدول حديثة الانضمام للمنظمةRAMS وللدول الأقل نموا فيقترب ما يمكن لمواقف الدول النامية ، وأما مجموعة الكرينز فتقترب في مواقفها من الدول المتقدمة وبدعمها المستمر إلى تحرير كامل للتجارة الزراعية مع مطالبتها بتخفيضات جوهرية وتناسبية للدعم الزراعي في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

3 .مواقف الأطراف المختلفة داخل مفاوضات الزراعة في مؤتمر هونغ كونغ 2005:

لقد عرف هذا المؤتمر مناقشات حامية ولم يحقق أيضا النجاح المرجو ، وظلت الخلافات قائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية حول العديد من المسائل منها السياسات الزراعية والمقاربات الجديدة بشان نظام التعريفة[3] ، وقد كانت ابرز

(1) Bénédicte Hermelin, Karine Tavernier, opcite, P18.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،مرجع سابق،ص21

(3) محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني،2010،ص382

المواقف على النحو التالي[1]:

فيما يتعلق بالدعم المحلي وحسابات الدعم فقد أبدى الاتحاد الأوروبي رأيه بأن يتم التخفيض في الدعم بطريقة متعادلة وألا يتم خفض اكبر من قبل الدول التي تقدم دعم اكبر ، وان يكون هذا التخفيض وفق مراحل زمنية ، مع مراعاة أن يتم التخفيض في الدول النامية على فترات طويلة ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد دعت إلى خفض جوهري للدعم على أن يتم ذلك بطريقة تناسبية تخفض فيها الدول ذات الدعم الأكبر بنسب اكبر ، وفي قضية دعم الحد الأدنى فقد طالبت الدول النامية إعفائها من أي تخفيضات في هذا البند باعتباره الوحيد الذي يتيح لها تقديم الدعم لزراعتها ، كما طالبت كذلك بإلغاء الصندوق الأزرق الذي تستفيد منه الدول المتقدمة ، وفيما يخص دعم الصادرات فقد طالبت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول النامية إلى إزالة جميع إشكال الدعم على الصادرات نهاية عام2013 بالنسبة للدول المتقدمة وعام2016 بالنسبة للدول النامية.

4. مواقف الأطراف المختلفة في المؤتمر الوزاري المصغر بجنيف جولية 2008 :

شارك في هذا المؤتمر ممثلو 40 دولة فقط ، وبعد مفاوضات مكثفة حدث تقارب في وجهات النظر حول بعض المسائل الأكثر تعقيدا وحساسية في أجندة الدوحة منها الدعم الزراعي والتعريفات الزراعية ، فقد نجح المجتمعون في تذليل الخلافات بشأن تقليص الدعم للمنتجين الزراعيين وهي مسالة ظلت لفترات طويلة من العقبات العصية الحل ، فضلا عن ذلك تم التوصل إلى توافق حول مسألة حساسة تتعلق بتآكل نظام التفضيلات[2].

تتفق جميع المواقف التفاوضية للبلدان المتقدمة والنامية على ضرورة إزالة العوائق التي تواجه الأعضاء في مجال التجارة الزراعية ، ولكن وعلى الرغم من التقارب المهم الذي تحقق ، فقد أدى إصرار الدول المتقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية على التمسك بعدم تقديم تخفيضات إضافية في الدعم المحلي ، في حين أصر الاتحاد الأوربي على عدم منح تخفيضات إضافية في إطار النفاذ إلى أسواق السلع الزراعية إلى وصول المفاوضات في كثير من الأحيان إلى طريق مسدود والانتقال من فشل إلى فشل آخر ولم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي ، وبقي مستقبل المفاوضات المتعددة الأطراف غامضا.لكن ماذا عن المواقف العربية بخصوص مفاوضات الزراعية وكيف تنظر إلى هذا الملف الشائك؟

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية،مرجع سابق،ص27 ـ 28
(2) محمد دياب،مرجع سابق،ص 383

ثالثا ـ المواقف العربية بخصوص الملف الزراعي منذ جولة الدوحة :

من الأهمية بمكان إلقاء نظرة على علاقة الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية و الصعوبات التي تواجه الدول العربية الساعية للانضمام ، ثم نلخص المواقف التفاوضية العربية بشأن الملف الزراعي .

1 ـ علاقة الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية والصعوبات التي تواجه الدول لساعية للانضمام:

ـ علاقة الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية: مما لاشك فيه أن قيام منظمة التجارة العالمية شكل نقلة نوعية في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ، ووضع الأطر المؤسساتية التي تجعل من التحرر الاقتصادي المتسارع لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال أمرا لا رجوع فيه. و لإدراك الدول العربية لنتيجة مفادها انه لا مجال في العالم لأي دولة تعزل نفسها عن التطورات والتغيرات الاقتصادية الدولية ، تحت أي مبرر كان ، حيث اختيارها مثل هذا التوجه الانعزالي ستكون حتما هي الخاسرة وستكون خارج المنظومة الاقتصادية العالمية.ومن هنا فقد أخذت العديد من الدول العربية على عاتقها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، من اجل الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يتيحها ذلك الانضمام ومن فرص للتنمية وتوسيع المكاسب ، فقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء الحاليين في المنظمة 13 دولة ويمكن توضيح وضعية هذه الدول من خلال الجدول رقم(1)

الجدول رقم(1):الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة

الدولة	تاريخ الانضمام	الدولة	تاريخ الانضمام
البحرين	1جانفي1995	مصر	30جوان1995
المغرب	1جانفي1995	قطر	13جانفي1996
الكويت	1جانفي1995	الإمارات العربية المتحدة	10افريل1996
تونس	29مارس1995	الأردن	11افريل2000
جيبوتي	31ماي1995	عمان	9نوفمبر2000
موريتانيا	31ماي1995	الملكة العربية السعودية	11ديسمبر2005
		اليمن	03 ديسمبر 2013

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الموقع
www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm

وبالإضافة إلى13 دولة المذكورة ، هناك دول عربية لها صفة مراقب و هي :الجزائر ، العراق ، ليبيا ، سوريا ولبنان .هذا و لا تملك السودان صفة مراقب.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء في المنظمة هم الذين لهم حق التصويت على القرارات ، إلا أن الدول التي تتمتع بصفة مراقب باء مكانها

المشاركة في المفاوضات كمفاوض أساسي مما يجعل من الدول العربية ككتلة اقتصادية لها وزنها في المفاوضات ، حيث تتطلب المشاركة من الدول العربية تحديد الاحتياجات أو ما يعرف بالأجندة الايجابية وتحديد مالا تحتاجه ما يعرف بالأجندة الدفاعية ، ومعرفة التوجهات التي تساهم في تدعيم المفاوضات وترجمة الخيارات الاقتصادية إلى مواقف تفاوضية.(1)

ـ الصعوبات التي تواجه الدول العربية الساعية للانضمام: من الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهدف الانضمام نذكر منها:

ـ المادة 12 بصورتها الحالية تضع الدول الساعية للانضمام تحت رحمة الدول الأعضاء ، بالأخص الدول الكبرى وفتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها ، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة ، إذ أن الدول التي تنضم حاليا إلي هذه المنضمة تتعرض لضغوطات كثيرة؛

ـ العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية: فقد استفادت في جولة الاوروغواي الدول النامية والأقل نموا التي انضمت من مرونة خاصة. لكن الدول النامية ومن بينها العربية التي تتفاوض حاليا من اجل الانضمام تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونات ، كما أصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام ، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة للحصول على المزايا المرخصة ، وفي بعض الأحيان ليس كلها؛

ـ افتقار الدول العربية إلى كوادر مؤهلة وملمة بالجوانب القانونية والفنية لمتطلبات الانضمام خاصة في مجال إعداد جداول الالتزامات في مجال السلع والخدمات ، وإعداد الردود على الأسئلة التي ترد من الدول الأعضاء بطريقة صحيحة تتماشى مع نصوص الاتفاقيات؛

ـ عدم وجود إستراتيجية تفاوضية مبنية على أولويات محددة وفق الواقع التنموي للبلد والقدرات الاقتصادية الآنية والمستقبلية ومدى قدرة القطاعات المختلفة على مواجهة تحديات الانضمام المتمثلة في فتح الأسواق المحلية للمنافسة أمام المنتجات الأجنبية ومقدمي الخدمة الأجانب؛

ـ التغيير المستمر للمسئولين عن ملف الانضمام سواء على مستوى القيادات أو الخبراء الشيء الذي يؤثر على أداء فريق التفاوض سلبا.

2.الاتجاه العام لمواقف الدول العربية: أن الموقف العام للدول العربية من

(1) علي لطفي، التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية،بحوث أوراق المؤتمر العربي الثاني مسقط،2007،ص29

مفاوضات الزراعة يقع في السياق العام للدول النامية ، إذ لم يعد بوسع دولة بمفردها تغير ما تم تثبيته بجدول التزاماتها في مجال الزراعة ، ولقد تعزز التزام الدول العربية بالإطار العام لموقف الدول النامية بعد إطلاق جولة الدوحة للتنمية خلال المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة والذي عقد بقطر سنة2001 ويتلخص هذا الموقف بما يلي[1]:

ـ التخفيف من الآثار السلبية لجولة الأوروغواي نتيجة الدعم المحلي الكبير ودعم الصادرات الذي يبقى متاحا للدول المتقدمة؛

ـ تسريع إسقاط الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة والذي يضر بصادرات الدول النامية من بينها العربية ، وتنافسية منتجات هذه الدول في أسوقها المحلية ؛

ـ تفعيل مبدأ المعاملة التفضيلية ، وتعليق ربط تحرير التجارة بمعايير العمل والبيئة لأجل غير محدد لما يسببه من زيادة في تكاليف الإنتاج وإضعاف قدرتها التنافسية.

.موقف الدول العربية في مؤتمر كانكون: ضلت مواقف الدول العربية إلى ما قبل إعلان عمان ومؤتمر هونغ كونغ تتنوع بين مواقف انفرادية أو ضمن المجموعات التي تشكلت عبر المفاوضات ، مثل انضمام مصر إلى مجموعة العشرين G20 ، والأردن وعمان والسعودية الذين انضموا إلى مجموعة الدول المنظمة حديثا للمنظمةRAMS ولم تظهر الدول العربية كمجموعة موحدة خلال المفاوضات ، كما لم تنضم لمجموعة واحدة يكون لها فيها دور مؤثر في المفوضات ، وتتمحور محصلة المواقف الانفرادية في مفاوضات الزراعة في التوجهات التالية[2]:

فيما يتعلق بالدعم المحلي: الإبقاء على الدعم الوارد في الصندوق الأخضر والسعي لإزالة أي عوامل مشوهة للتجارة به ، وإلغاء الدعم المقدم بموجب الصندوق الأزرق بأسرع وقت ممكن ، وفي الصندوق الأصفر تخفيض بمعدلات اقل وفترات تنفيذ أطول للدول النامية ومن بينها العربية كمعاملة خاصة بهاو الإبقاء على المعاملة الخاصة للدول النامية المادة6 ـ 2 كما هي لدعم تشجيع التنمية الزراعية؛ وفيما يخص دعم الحد الأدنى:الإبقاء على البرنامج كونه يفسح المجال للدول النامية دعما نسبته 10% لسلعة واحدة أو لقطاع فرعي أو لمجمل القطاع؛

وبشان دعم الصادرات: إلغاء الدعم الصادرات بأسرع وقت ممكن وهو موقف لجميع الدول العربية ، غير أن الاختلاف فيما بينها ، هو أن يتم التخفيض

(1) لمنظمة العربية للتنمية الزراعية،مرجع سابق،ص36
(2) نفس المرجع،ص 38

وفقا لطريقة الانسجام في التخفيض ، بحيث تخفض الدول ذات الدعم الأكبر بنسب اكبر كما تقترح الولايات المتحدة الأمريكية ، أو بالطريقة المتعادلة أي بنسب موحدة كما يقترح الاتحاد الأوروبي.

.موقف الدول العربية في مؤتمر هونغ كونغ: ركزت الدول العربي في الاجتماع الوزاري التحضيري للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية ، الذي عقد بالعاصمة الأردنية في29 سبتمبر2005 على قضية الزراعة بشكل خاص حيث تضمن ما يسمى (إعلان عمان) خريطة الطريق إلى هونغ كونغ التي تضمنت رؤية الدول العربية للآليات التي يجب أن يتمخض عنها المؤتمر لإسهام في التنمية الزراعية في الدول العربية ومن خلال محتويات هذا الإعلان فانه يمكن إبراز موقف الدول العربية في مفاوضات هونغ كونغ على النحو التالي(1):

بخصوص النفاذ إلى الأسواق: قدمت الدول العربية مجموعة من المطالب التي يجب التفاوض حولها بخصوص النفاذ إلى الأسواق نذكر منها:

ـ يجب أن تأخذ المفاوضات بشأن المعادلة في الحسبان النمط الخاص لتجارة الدول العربية؛

ـ قد تمثل مقترحات مجموعة العشرين أساسا جيدا للعمل بالنسبة لتخفيض التعريفات بمعاملة خاصة وتمييزية فعالة؛

ـ يجب أن يكون عدد السلع الحساسة بالنسبة للدول المتقدمة محدودا ، وأن يتم إخضاعها للالتزامات بالحصص التعريفية والتخفيض الجمركي بشكل ملموس؛

ـ يجب على البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى ، التي هي في وضع يسمح لها بذلك ، أن تلتزم بإعفاء المنتجات الزراعية الواردة من البلدان الأقل نموا إلى الأسواق من الرسوم والحصص التعريفية.

وفي مجال تنافسية الصادرات فقد طالبت الدول العربية بالاتي(2):

ـ الإلغاء السريع لجميع أنواع دعم الصادرات للمنتجات الزراعية مع الانخراط بالتخفيض تدريجيا مع بدء السنة الأولى للتطبيق ، ودون المساس بالمعاملة الخاصة والتمييزية بالنسبة للبلدان النامية هي مستوردة صافية للغذاء والبلدان الأقل نموا ومع التسليم بالحاجة لتدابير التكيف التي ستعوض الآثار السلبية قصيرة الأجل لعملية إلغاء الدعم؛

ـ التنفيذ العاجل لقرار مراكش بشان البلدان النامية التي هي مستوردة صافي

(1) إعلان عمان الصادر عن الاجتماع العربي الوزاري للتحضير لمؤتمر السادس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في الاردن2005، ص3.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق،ص39

للغذاء ، والبلدان الأقل نموا والإبراز الواضح لعناصر المعاملة الخاصة والتمييزية لأية ضوابط قد توضع بشان قروض الصادرات طبقا للفقرة4 من نلك القرار؛

ـ أن تعكس بالكامل مصالح المستفيدين من المعونة الغذائية عن وضع الضوابط الخاصة بهذه المسالة ويجب أن تتضمن الآليات التزامات المانحين في نطاق اتفاقية المعونة الغذائية والرصد المحسن لمعاملات المعونة الغذائية وفي الوقت نفسه تشجيع المشتريات المحلية والإقليمية؛

ـ ستستمر الدول النامية بالاستفادة من المعاملة الخاصة والتمييزية حسب بنود المادة 9 ـ 4 من اتفاق الزراعة لفترات معقولة يتم الاتفاق عليها بعد انتهاء جميع أشكال دعم الصادرات وتطبيق الضوابط ذات العلاقة.

وأما فيما يخص الدعم المحلي فقد اتفقت الدول العربية على المطالبة بما يلي[1]:

ـ يجب أن تؤدي المعاملة التي سيتفق عليها إلى تخفيضات فعالة ، وذات مغزى للدعم الذي يمنحه أهم الشركاء التجاريين لمجتمعاتهم الزراعية وبصورة حاسمة ، ينبغي ألا تؤدي ضوابط الدعم المحلي إلى نوع من المبادلة فيما بين التدابير المختلفة لإعانات الدعم التي تشوه التجارة؛

ـ يجب الحفاظ على حيز السياسات لتنمية المنتجات المحلية الزراعية في الدول العربية استنادا إلى أهداف عادلة للحد من الفقر وتوفير الأمن الغذائي؛

ـ يجب أن تشارك البلدان المتقدمة في استعراض وتوضيح معيار الصندوق الأخضر بطريقة تضمن ألا تكون لتدابير الصندوق الأخضر أثار تضر بالتجارة أو أي أثار على الإنتاج؛

ـ استثناء الحد الأدنى بالنسبة للدول العربية من التزامات.

إن التأمل في مواقف الدول العربية يبرز جليا بأنه لا يوجد هناك أي موقف عربي موحد قوي في المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية منذ الدوحة ، إذ لا يمكنها أن تتبنى أي موقف بل تكتفي بمجرد التعبير عن عدم رضاها أو التعبير إلا من خلال إعلانات تصدرها تحضيرا للمؤتمرات الوزارية ، فالدول العربية لا تظهر لها أي قرارات أو مواقف صارمة في المفاوضات برفض مالا تجده مناسبا لها والضغط للتفاوض حول الموضوعات التي تهمها.و يرجع ذلك لعدم التنسيق فيما بينها ككتلة اقتصادية عند المشاركة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

(1) إعلان عمان الصادر عن الاجتماع العربي الوزاري للتحضير لمؤتمر السادس لمنظمة التجارة العالمية مرجع سابق،ص 4.

رابعا ـ انعكاسات مفاوضات التجارة العالمية على نفاذ الصادرات الزراعية العربية :

1 .الصادرات الزراعية في الدول العربية:

ازدادت قيمة الصادرات الزراعية العربية من نحو 5.263مليار دولار عام 2000 إلى 16.903مليار دولار عام 2009 ، لتصل الى17.781مليار دولار عام 2010 محققة زيادة بنسبة 5.2% كما هو موضح أكثر في الجدول رقم (2) ، ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية هذا من جهة ، ومن جهة ثانية يعود إلى تطور الصادرات الزراعية للدول العربية ذات الإمكانات التصديرية ، حيث سجلت الصادرات الزراعية في السعودية زيادة بنسبة 8.5% من جراء تكثيف الاستثمار في القطاع الزراعي ، وسجلت الصادرات الزراعية العراقية زيادة بنسبة19.4% وبنسبة16.3% لعمان ، والإمارات 9.1 % في حين تراوحت الزيادات بين 1.5 و7.1% ، لكل من الجزائر و تونس والبحرين والمغرب ، وتراجعت الصادرات في كل من ليبيا ، السودان ، وجزر القمر وبنسب تتراوح مابين 1.8 و6.4 % وذلك بسبب تراجع كميات الإنتاج فيها نتيجة للتغيرات المناخية غير المواتية وقلة الأمطار.هذا وقد تصدرت مصر قائمة الدول العربية المصدرة حيث بلغت قيمة صادراتها حوالي4.7 مليار دولار تليها الإمارات حوالي3.6مليارد ولار ، والمغرب بحوالي 2 مليار دولار والسعودية وتونس بحوالي 1.3 مليار ويعود ذلك إلى تنوع السلع المصدرة من هذه الدول ، والتوسع في إعادة التصدير في الإمارات[1] .

1 التقرير الاقتصادي العربي الموحد2012،ص68

الجدول رقم (2):الصادرات الزراعية العربية(2000و2005و2008 ـ 2010)مليون دولار

الدولة	2000	2005	2008	2009	2010	معدل التغير السنوي % 2010.2000	نسبة التغير% 2008 2010.
مجموع الدول العربية	5263	10861	14722	16903	17781	12.9	5.2
الأردن	294	652	1056	1033	1086	14.0	5.2
الإمارات	822	2595	3665	3336	3641	16.0	9.1
البحرين	33	47	56	273	280	23.8	2.6
تونس	429	963	1555	1218	1250	11.3	2.6
الجزائر	33	95	85	124	126	14.3	1.6
جيبوتي	3	16	18	63	66	36.1	4.0
السعودية	476	1238	1286	1183	1284	10.4	8.5
السودان	408	514	457	563	530	2.7	5.8.
سوريا	658	1098	973	973	988	4.1	1.5
الصومال	139	58	58	88	90	4.3.	2.3
العراق	6	30	70	54	64	26.8	19.4
عمان	335	418	882	713	829	9.5	16.3
فلسطين	80	55	62	65	66	1.9.	1.6
قطر	9	31	25	22	24	10.5	11.1
جزرالقمر	6	13	8	10	9	4.5	6.4.
الكويت	54	57	47	189	190	13.4	0.5
لبنان	138	292	445	433	457	12.7	5.4
ليبيا	55	7	8	9	9	16.7.	1.8.
مصر	509	1169	1822	4522	4620	24.5	2.2
المغرب	695	1353	1919	1811	1940	10.8	7.1
موريتانيا	13	16	24	24	25	6.7	4.0
اليمن	68	144	201	197	207	11.8	5.1

المصدر :التقرير العربي الموحد 2012 ، ص351.

بالإضافة لتبني هذه الدول سياسات تصديرية استهدفت تطوير حجم الصادرات وإرساء قواعد تصديرية لجذب المزيد من العملة الصعبة ، من خلال تحرير التجارة الخارجية للعديد من السلع الزراعية وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص.

هذا وقد تراجعت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية العربية من نحو3.8%عام 2010 إلى نحو3.7 % عام 2011[1] ، أما الصادرات الغذائية فانخفضت هي الأخرى من نحو12.89 مليار دولار عام2009 إلى نحو 12.32 مليار دولار عام2010 [2] ، أما عن التركيب السلعي للصادرات الزراعية الغذائية ، فتشير البيانات الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن صادرات

(1) نفس المرجع ص 413.1
(2) نفس المرجع، ص 353.

الخضروات والفواكه والألبان شكلت قيمة حوالي 44% من إجمالي قيمة صادرات السلع الغذائية ، حيث تراجعت كميات السكر الخام و البقوليات والخضر والفواكه والألبان والبيض بنسب تتراوح مابين 0.3 و17.1% ويعود ذلك إلى زيادة الطلب على الأغذية في البلدان العربية ونقص النتاج الزراعي لعدد من السلع مثل:

البطاطا و البقوليات من جهة ، ومن جهة أخرى لعدم توفير متطلبات الأسواق التي تواجه فيها السلع المصدرة منافسة كبيرة ، وضعف البنى الخدمات للتصدير. تعطي الأرقام السابقة دلالات واضحة غلى ضعف القطاع الزراعي في الدول العربية من الناحية التصديرية حيث تشكل الصادرات الزراعية ما نسبته 3.7% من إجمالي الصادرات العربية ، وتمثل هذه الظاهرة سببا كافيا وراء الأهمية الغير كافية التي توليها معظم الدول العربية للقطاع الزراعي ، حيث يلاحظ ضعف البني التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع ، وضعف الإرشاد الزراعي والتسويقي الموجه لخدمة توسيع الأسواق التصديرية ، وارتفاع تكلفة الإنتاج في بعض المنتجات الزراعية ، وقلة الشركات التصديرية وافتقارها للخبرة ، وكذلك ضعف الاستثمارات في مجال الصناعات الغذائية التي تساعد على حماية المنتجات الزراعية السريعة التلف ، إضافة لما تواجهه اغلب الدول العربية من صعوبات وعوائق في الأسواق الخارجية ، سواء في التقييد الكمي أو المبالغة في معايير الجودة والسلامة الصحية البيئية التي تفرضها الدول المتقدمة .

ويمكن القول أن تواضع حجم الصادرات الزراعية العربية لا يرتبط بتواضع حجم الإنتاج فقط ، بل أيضا يتأثر بسياسات التسويقية للبلدان العربية بمستوى الصناعات الغذائية والتحويلية للمنتجات الزراعية فيها ، دون إهمال الحواجز التعريفية التي تفرضها الدول المتقدمة على المنتجات الزراعية للدول النامية ومن بنها العربية.

2.الميزة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية:

تختلف الميزة النسبية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية من قطر لأخر ، حيث بينت بعض الدراسات القطرية حول إمكانات التكامل الزراعي العربي ، أن دول المغرب العربي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الحمضيات والطماطم و البطاطا والثروة السمكية ، بينما تتميز دول نهر النيل في منتجات الثروة الحيوانية والقطن والطماطم و البطاطا والفول السوداني والأرز.أما دول المشرق العربي ، فتتمثل ميزتها النسبية في إنتاج القمح وبعض الخضروات والفاكهة والزهور ، بينما تتميز دول الخليج في إنتاج الأسماك وبعض أصناف

الخضروات و التمور ، إضافة إلى تربية الأغنام والدواجن[1].

وعلى الرغم من تشابه الهياكل الإنتاجية والتسويقية للمنتجات الزراعية ، فإن الدول العربية تميل إلى التخصص في بعض الصادرات دون غيرها ، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم(3)

الجدول رقم(3):المنتجات الزراعية التي لها ميزة تنافسية في الدول العربية

الدولة	المنتجات التي لديها فيها ميزة تنافسية
الأردن	زيوت الطعام ، المعلبات الغذائية ، الخضر والفواكه ، الحلويات ، الألبان ، العسل ، بيض التفريخ ، اللحوم المصنعة ، زيت الزيتون ، والزيتون والمخللات.
الإمارات	عمليات إعادة التصدير : الحبوب والزيوت النباتية ، الخضر والفواكه ، الأغنام والأسماك والألبان ومنتجاتها
البحرين	الزيوت النباتية ، الأسماك ، وإعادة تصدير الخضر والفواكه
تونس	زيت الزيتون ، والتمور ، الحمضيات ، الألبان والأسماك.
الجزائر	الخضر والفواكه ، والتمور ، الزيتون و زيت الزيتون
السعودية	الحيوانات الحية ، اللحوم ، الألبان ومنتجاتها ، الأسماك ، الخضر والفواكه ، التمور والزيوت النباتية.
السودان	الحبوب الزيتية ، الحيوانات الحية ، اللحوم الحمراء ، والسمسم ، الفول السوداني ، السكر ، الصمغ العربي ، والجلود والقطن
سوريا	القطن ، المعلبات ، الألبان ، العسل ، الحلويات السكرية بأنواعها ، المخللات ، الزيتون وزيت الزيتون ، الحمضيات ، الخضر والفواكه الطازجة والمجففة ، والدرنات والمربيات
عمان	التمور ، الأسماك ، بعض أنواع الخضر والفواكه والأغنام الحية.
فلسطين	الخضر والفواكه ، زيت الزيتون ، الزيوت النباتية ، والحلويات واللحوم المصنعة.
المغرب	الخضر والفواكه ، الحمضيات ، التمور ، الزيتون و زيت الزيتون ، والأسماك والألبان.
لبنان	الخضر والفواكه ، والعصائر ، المشروبات ، الحلويات والمعلبات والمربيات ، والألبان.
ليبيا	الخضر والفواكه ، الفول السوداني ، التمور ، زيت الزيتون ، الجلود ، الصوف والعسل.
مصر	الزيوت النباتية ، الخضر والفواكه ، المعلبات ، الألبان ، المربيات ، العصائر والحلويات ، السكر ، الدرنات ، اللحوم المصنعة ، الأرز ، الفول السوداني ، والقطن والجلود.
اليمن	الأسماك ، الخضر والفواكه ، البطاطا ، والبن.
موريتانيا	الأسماك والحيوانات الحية.

المصدر:اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ، التقدم المحرز في المفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق ، مرجع سابق ، ص46.

3 .أثار مفاوضات التجارة العالمية على الصادرات الزراعية العربية:

لقد سعت جل الدول العربية إلى الانخراط في اتفاقيات الجات ومن ثم في عضوية المنظمة العالمية للتجارة ، أملا منها في تحسين قدرتها التصديرية التي من بينها المنتجات الزراعية التي تملك فيها بعض الدول قدرة تنافسية مثل الأرز في مصر وزيت الزيتون في تونس ، والحمضيات في المغرب وتونس ، و التمور في الجزائر و اعتقدت أن ذلك ممكن في ظل العولمة وانفتاح الأسواق ،

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، التقدم المحرز في المفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاد إلى الأسواق،E/ESCWA/GRID/2005/3 ص44

إلا أن الدول العربية واجهة مشاكل الدعم المحلي للزراعة ودعم الصادرات الزراعية ، وارتفاع التعريفة الجمركية في الدول المتقدمة مما حرمها من الاستفادة من فرص اكبر للنفاد إلى أسواق الدول المتقدمة .

و بالعودة إلى الجدول رقم (2) للصادرات الزراعية العربية ، نلاحظ أن الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية سواء التي انضمت خلال عامي1995و1996 أو التي انضمت خلال عامي2000 و2005 ، لم تزد صادراتها إلا بنسب متواضعة وأحيانا سجلت انخفاضا في صادراتها ، فقد زادت الصادرات الزراعية المصرية خلال متوسط الفترة2000 ـ 2010 بنسبة 24.5% والبحرين بنسبة 23.8 % الإمارات بنسبة 16% و الأردن بنسبة 14%والمغرب بنسبة 10.8 % ويمكن اعتبار هذه الزيادة التي تحققت لبعض الدول العربية زيادة طبيعية قد تحققت لبعض الدول غير الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة فالصادرات الزراعية العراقية زادت خلال متوسط الفترة 2000 ـ 2010 بنسبة26.8% وجيبوتي بنسبة36.1%و الجزائر14.3% واليمن بنسبة 11.8% ، أما الصادرات الزراعية لكل من ليبيا و فلسطين الصومال فقد تراجعت بنسبة16.7%و4.3%و1.9% على التوالي خلال نفس الفترة ، إن هذه الأرقام تعطينا دلالات واضحة لضعف زيادة الصادرات الزراعية للدول العربية(المنظمة للمنظمة العالمية للتجارة) إلى الأسواق العالمية ويرجع ذلك في الأساس إلى استمرار الدعم الذي تقدمه الدول المتقدمة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للسلع الزراعية ، حيث يقدر حجم دعم الصادرات في الاتحاد الأوروبي مثلا مابين 43 مليار دولار سنويا ، و حجم دعم داخلي نحو27مليار سنويا.[1] فالدعم الأمريكي و الأوروبي يمثل خسارة للدول النامية والعربية ، حيث يحرمها من فرص تطوير القطاع الزراعي في بلدانها نظرا لوجود البدلين الأمريكي والأوروبي ، اللذان بدورهما يعتمدان على أحدث وسائل التقنية وشروط الصحة ، فضلا عن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للدول الراغبة في الاستيراد من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فإن العديد من الصادرات الزراعية العربية تواجه العديد من القيود الغير تعريفية في الدول الأوروبية كحصص محددة للصادرات ، كما أن الصادرات الزراعية العربية تواجه عدم التزام الدول الأوروبية عموما بإلغاء القيود غير التعريفية وعدم تحويل البعض منها إلى تعريفات جمركية إضافة إلى معايير البيئة وتدابير الصحة والصحة النباتية ، هذا ما أدى إلى تضائل فرص نفاذ

(1) محمد صفوة قابل، مرجع سابق، ص183.

الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق العالمية .

لقد كان من المفترض أن تعرف الصادرات الزراعية نموا ملحوظا لاسيما بعد النتائج التي توصل إليها مؤتمر هونغ كهونغ حول إزالة الدعم تدريجيا إلى غاية نهاية سنة2013 ، لكن هذا لم يحدث ، ومع ذلك فإنه لا يخفي انه بالرغم من خضوع الصادرات الزراعية العربية لقيود الحصص وتمتع كثير منها بإعفاءات ، فقد عجزت بعض البلدان العربية ، في بعض الأحيان ، عن الارتفاع بمستوى صادراتها إلى الحدود القصوى المسموح بها في نطاق تلك الحصص ، الأمر الذي يبرز أهمية العوامل الأخرى المحددة للقدرة التنافسية للصادرات ، غير القيود التجارية.(1)

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكننا القول أنه في ظل المفاوضات العسيرة لتحرير المنتجات الزراعية دائرة المؤثرين في المفاوضات الزراعية كانت محدودة نسبيا بين كل من الاتحاد الأوربي ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ودول مجموعة الكرينز ، واليابان وسويسرا وكوريا الجنوبية إضافة إلى دول العشرين ، أما البلدان العربية فلم يكن لها دور في التأثير على مسار المفاوضات ولم تعرف صادراتها الزراعية نموا ملحوظا.

وأمام هذا الوضع يتعين على الدول العربية أن تحرص على أن يكون لها أسواق تنفذ إليها صادراتها ، كما تحرص في الوقت نفسه على تطوير علاقاتها مع منظمة التجارة العالمية باعتبارها الإطار التنظيمي العالمي للتجارة الدولية الذي بموجبه تتحدد الحقوق والالتزامات بالنسبة للدول أعضاء المنظمة ، و حتى يكون لها ذلك ينبغي المشاركة في المفاوضات بعد التنسيق بين مختلف الدول العربية الأعضاء في المنظمة لتشكيل كتلة تفاوضية واحدة تشكل قوة ضغط داخل المفاوضات التجارية ، مع تدعيم لجان التفاوض بخبرات زراعية أكثر قدرة على تحديد المواقف وتقيم الآثار هذا من جهة ، ومن جهة أخرى العمل على تحسين جودة المنتجات الزراعية لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ، وذلك من خلال تفعيل مراقبة الجودة على الصادرات الزراعية ، وإعادة النظر في الإنتاجية الزراعية والسياسات الزراعية.

(1) سامي السيد، أثار تحرير التجارة العالمية على الصادرات والواردات الزراعية المصرية متوفر على الموقع2012/vp/www.4gegraphy.com ـ 09 ـ 3 ،ص32.